مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨٠٦

الأربعاء، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١٢/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أوسفلد	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غوريليك
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد دا روزا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد درويش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي (S/1997/564 و Add.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي (S/1997/564 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وإكوادور وأنتيغوا وبربودا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما وسورينام وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكندا ونيكاراغوا وهايتي يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين للإشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ليس هناك أي اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ليلونغ (هايتي) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد بيتريلا (الأرجنتين)، والسيد فالنسيا رودريغيز (إكوادور)، والسيد لويس (أنتيغوا وبربودا)، والسيدة راسل (بربادوس)، والسيدة غيتنس - جوزيف (ترينيداد وتوباغو)، والآنسة درانت (جامايكا)، والسيد مور (جزر البهاما)، والسيد مونغرا (سورينام)، والسيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا)، والسيدة كورنيت (غيانا)، والسيد دي روخاس (فنزويلا)، والسيد فاولر (كندا)، والسيد باغواغا فرنانديز (نيكاراغوا)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، الوثيقتان S/1997/564 و Addendum 1.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/589، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، وسورينام، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وفرنسا، وفنزويلا، وكندا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1997/568، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول على قائمتي هو ممثل هايتي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ليلونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مهارتكم وخبرتكم، سيدي الرئيس كفلت تصريف أعمال مجلس الأمن بفعالية وكفاءة خلال شهر تموز/يوليه هذا، ونتقدم إليكم بالتهنئة على ذلك. ونهنئ أيضا السيد سيرغي لافروف الممثل الدائم للاتحاد الروسي، الذي أدار أعمال المجلس بطريقة ممتازة خلال شهر حزيران/يونيه.

إن الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم تصميم شعب هايتي على الدفاع عن العملية الديمقراطية لديه ساهمت في استعادة الحكم الدستوري بعد الانقلاب الذي وقع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ومنذ ذلك الوقت، لا يزال المجتمع الدولي يدعم شعبنا في سعيه نحو تحقيق الرفاه الاقتصادي وتوطيد الانتصارات الديمقراطية.

ورغم الصعوبات المتعددة الأنواع التي واجهتنا، تحققت نتائج جديرة بالتقدير. فالشعب الهايتي يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية. والحريات الأساسية تحظى بالاحترام. وبدأ العمل بإصلاح دستورنا بداية جيدة. وبدأت الشرطة الوطنية الهايتية عملها وأخذت تحرز تقدما متصلا، وإن كانت وتيرة العمل أبطأ مما ينبغي. والنظامان القضائي والجنائي يتحسنان ببطء. وأخذت تترسخ تدريجيا سيادة القانون على القوة لتصبح عرفا. وبدأت الهياكل والمواقف البالية تندثر كلية. وبدأ حكم القانون وإرساء التنمية التي تركز على الإنسان يأخذان الطابع المؤسسي. ونحن نشهد تطور سياسة وطنية تسعى لتلبية حاجات الأغلبية. وبدأت المشاريع الطويلة الأمد تحل محل البرامج الطارئة والأنشطة الإنسانية.

وعلى الرغم من ذلك، ثمة مشاكل خطيرة لا تزال قائمة. إن هشاشة الحالة الاقتصادية وما يصحبها من الافتقار إلى وكالات الإغاثة تضيف ضغوطا خطيرة على قواعد مؤسساتنا الرئيسية التي لا تزال في مهدها. ويزيد من حدة التوترات الاجتماعية التأجيل المستمر للمطالب الشعبية التي لا يمكن التشكيك في مشروعيتها وطابعها الملح. إن انتشار الأفعال الإجرامية والجريمة المنظمة، التي لم تشهدها هايتي من قبل، يؤدي إلى إيجاد مناخ ضار خطير يتمثل في انعدام الأمن والذعر بين السكان. وهذه الموجة من العنف الإجرامي، فضلا عن التظاهرات بسبب التذمر من الحالة الاقتصادية القاسية، تضع الشرطة الوطنية الهايتية وهي قوة لم يشتد عودها وغير مجهزة للصمود أمام اختبار قاس. وفي ذلك الصدد، يجب أن نشدد على التحدي الجديد والمتعاظم الذي يسببه إقدام بعض الحكومات على إبعاد هايتيين مذنبين بارتكاب أعمال إجرامية دون أي تشاور مسبق مع السلطات الهايتية بشأن ملاحقة هذه العناصر الخطرة أو التحفظ عليها، حيث ينخرط هؤلاء المبعدون، فور وصولهم إلى هايتي، في كل ضروب الأنشطة غير المشروعة والإجرامية. وقد شهدنا أيضا ظهور الاتجار في المخدرات، وسرقة السيارات، والسطو المسلح، وأعمال الخطف، والاتجار بالأسلحة.

وقد شدد الأمين العام على هذه العناصر المثيرة للقلق في تقريره المؤرخ ١٩ تموز/يوليه عن الحالة في هايتي، الذي نشكره عليه. ويقر على نحو مبرر بأن الشرطة الوطنية الهايتية، رغم التقدم الواضح الذي أحرزته، لا يمكنها، في جو لا يزال يسوده الاضطراب، أن تتصدى وحدها لجميع التحديات الماثلة أمامها.

وتبذل الحكومة جهودا مكثفة، مع المجتمع الدولي، لكي تستكمل بأسرع ما يمكن تدريب هذه المؤسسة التي أنشئت قبل عامين فقط. لكن ما زال يتعين عليها القيام بمهام هامة معينة حتى يمكنها الوصول إلى الدرجة السليمة من القدرة المهنية والكفاية. وهذه المهام، بحكم طبيعتها، ستقتضي مساعدة موظفي الأمم المتحدة.

ونحن مقتنعون بأن بعثة الأمم المتحدة الإنتقالية في هايتي التي يوصي الأمين العام بإنشائها لتحل محل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، التي تنتهي ولايتها غدا - ستتمكن من مساعدة السلطات الهايتية على استكمال عملها والإعداد للتحول السلس إلى شكل آخر من التزام المجتمع الدولي تجاه هايتي. والالتزام المتواصل، وخاصة من جانب المؤسسات المالية الدولية، ضروري للنهوض ببرنامج ناجح للتنمية المتكاملة والمستدامة يضمن استقرار ذلك البلد.

ومشروع القرار المطروح على المجلس للنظر يستجيب لهذه الشواغل ونحن ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى اعتماده بالإجماع.

يود وفد هايتي أن يشكر أعضاء تجمع دول حركة عدم الانحياز ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي التي أيدت طلبنا. كما نعبر عن امتناننا لفريق أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، على دعمه السياسي والمالي للبعثة. كما أود أن أنوه بالتفهم الذي أبدته الصين والاتحاد الروسي. ونعرب عن شكرنا الجزيل أيضا للممثل الخاص للأمين العام، السيد أنريكي تير هورست، وقائدي العنصر العسكري والعنصر المدني، والرجال والنساء الذين يرافقون شعب هايتي على درب إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي لبلده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هايتي على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أغتنم هذه الفرصة للاشتراك اليوم في المناقشة التي يجريها مجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي. ويسر كندا أن يكون أعضاء المجلس على استعداد، على ما يبدو، لاعتماد مشروع القرار بتنفيذ التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي.

ترى كندا أن مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم يشكل خطوة تاريخية هامة - وهي آخر خطوة في مجموعة الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لدعم الحكم الديمقراطي في هايتي. ونرى أن هذا الاعتماد، يمثل حدثا ذا أهمية كبيرة بالنسبة للأمم المتحدة. ففي المقام الأول ينشئ مشروع القرار هذا بعثة جديدة لمساعدة حكومة هايتي في مرحلة تحول نهائي مدتها أربعة أشهر، تبدأ في ١ آب/أغسطس. لكنها تعتبر هامة أيضا بالنسبة لما تبشر به في الأمدين المتوسط والطويل في هايتي، ابتداء من كانون الأول/ديسمبر من هذا العام بانتهاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي.

في غضون الأشهر الأربعة القادمة، ستواصل بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي تقديم المساعدة لحكومة هايتي من أجل إكساب قوة شرطتها القدرات المهنية اللازمة، كطلب الرئيس بريفال في شهر تشرين

الثاني/نوفمبر الماضي. لقد أحرزت الشرطة الوطنية الهايتية، التي بدأت من الصفر قبل عامين فقط، تقدما مستمرا وإن كان بطيئا صوب النقطة التي ستتولى فيها المسؤولية الكاملة عن جميع مهام جهاز الشرطة في هايتي. وتعبر ولاية البعثة الانتقالية عن هذا التقدم. وحاليا سيقوم ضباط شرطة الأمم المتحدة بتركيز جهودهم في مقار المحافظات والمقر الوطني للشرطة الوطنية الهايتية في بورت - أو - برنس. وهذا التجمع الجغرافي ينبغي أن يسمح لقوة الشرطة المدنية بالتركيز على احتياجات التدريب الخاصة للشرطة الوطنية.

وينبغي التأكيد بأن مسؤولية الحفاظ على أمن واستقرار البلد ستتولاها حاليا حكومة هايتي حيث أن البعثة الانتقالية لديها خطة وجدول زمني لتسليم هذه المسؤوليات للشرطة الوطنية في وقت مبكر وبشكل فعال. والبعثة بولايتها الأكثر بساطة وتركيزا، ستتعرض لتخفيض متناسب في أفرادها وبالتالي ستكمل التحول من بعثة حفظ السلام الكبيرة المنشأة في عام ١٩٩٥ والتي بلغ قوامها زهاء ٦ ٠٠٠ جندي و ٧٠٠ فرد من أفراد الشرطة المدنية، إلى وحدة تتألف من ٢٥٠ شرطيا مدنيا و ٥٠ من الأفراد العسكريين بحيث يشكلون مركز القيادة لعنصر أمني يمول عن طريق التبرعات.

(تكلم بالإنكليزية)

وتؤيد كندا مشروع القرار الذي يبدو أن المجلس مستعد لاعتماده. وحيث أننا اشتركنا في المشاورات بشأن المشروع، نود أن نشيد بسائر أعضاء فريق أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي على الدور القيم الذي لعبوه في التقدم الذي أحرز في هايتي حتى الآن، كما نعرب عن تقديرنا للدعم الدائم لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي طوال هذه المفاوضات. وتود كندا أيضا أن توجه الشكر لأعضاء المجلس، وللاتحاد الروسي والصين على الأسلوب الرفيع والبناء جدا الذي طبع المناقشات بشأن مشروع القرار.

ويسرنا جدا أن تتولى الأمم المتحدة قيادة وإدارة العنصر الأمني للبعثة. وبالالتزام بهذا الشرط الضروري المسبق تكون كندا على استعداد لتقديم زهاء ٦٥٠ جنديا كنديا على سبيل التبرع، على حسابنا بالكامل، للعنصر الأمنـــي في بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي. وفضلا عـــن ذلك، نتوقع تقديم ٦٠ ضابط شرطة مدنيا كنديا للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة حتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ويتطلع جنودنا إلى مواصلة بعثتهم تحت قيادة الأمم المتحدة وإدارتها والاستمرار فـــي زمالتهم السعيدة جدا مع زملائهم الباكستانيين، الذين عملوا معهم بشكل فعال على مدى العامين الماضيين.

إن أفراد شرطة الرصد التابعين لنا، الذين سيشكلون زهاء ربع الشرطة الدولية، يشعرون أيضا بالاعتزاز للانتماء إلى هذا الجهد المتعدد الجنسيات من أجل إعطاء شعب هايتي قوة شرطة فعالة وموثوقا بها، باعتبار ذلك شرطا لا غنى عنه لتحقيق الديمقراطية المستقرة. كما يسرنا أن الحكومة الفرنسية ستقدم إسهاما كبيرا في ضباط الشرطة المدنية في البعثة الجديدة.

إن مداولات المجلس هنا اليوم توفر نموذجا على الكيفية التي استطاعت بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته استنباط طرق ابتكارية جديدة للاستجابة لاحتياجات الديمقراطيات الناشئة. والواقع أن حفظ السلام في هايتي لم يتبع نموذج حفظ السلام التقليدي الذي عرفته هذه المنظمة لسنوات طويلة. ونحن نرى أن البعثات التي أذن بها مجلس الأمن قدمت اسهاما كبيرا في بناء المؤسسات في هايتي على مدى العامين الماضيين، وفي الوقت الذي ستنسحب فيه القوات العسكرية للأمم المتحدة في غضون أربعة أشهر، نأمل أن تستغل فترة التحول القادمة في دعم التقدم المتحقق خلال العامين الماضيين.

ونرحب بتأكيد الأمين العام في تقريره الأخير على أن انتهاء حضور بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي والمرحلة الانتقالية التي أشرت إليها لن يعنيا إنهاء دور الأمم المتحدة في هايتي. وينبغي أن ندرك جميعا الواقع الذي مفاده أن الأمر سيستغرق وقتا أطول وجهدا أكبر وسخاء أكبر لإقامة مؤسسات ديمقراطية مستقرة وفعالة فعلا لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في هايتي في الأمد الطويل. إن المشاكل، كما ندرك جميعا إدراكا جيدا، عميقة الجذور، وهايتي لن تتمكن من مواجهتها إلا بالدعم الاقتصادي والتقني القوي من المجتمع الدولي لسنوات عديدة قادمة.

وعلى وجه التحديد، نأمل أن نتمكن من الاستمرار في البناء فوق أسس بناء السلام وبناء المؤسسات التي اشتركت في توطيدها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، ومنظمة الدول الأمريكية بالاشتراك مع البعثة المدنية الدولية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، عن طريق برامجها المتعددة والبالغة الأهمية.

ومثلما يقترحه مشروع القرار المطروح أمامنا، ينبغي أن تصبح هذه الجهود بؤرة تركيز المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى هايتي، ونتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام في مدة شهرين بصدد المساعدة الدولية اللاحقة لبناء السلام في هايتي.

إن الالتزام بعملية بناء السلام في هايتي يشكل بالتأكيد أحد الأعمدة الرئيسية لعلاقة كندا الثنائية مع هايتي. وبالإضافة إلى المعونة الغذائية والمساعدة الإنسانية، اشتمل برنامج التنمية الثنائي الكبير جدا لكندا على مشروعات صغيرة الحجم ولكنها ذات أهمية أساسية مثل إعادة بناء مقار المحاكم، والدعم المقدم لإعادة تنظيم وزارة العدل والإصلاح المالي. ورغما عن ذلك، نعتزم خلال الأشهر الأربعة القادمة، أن نعمل في تعاون وثيق جدا مع حكومة هايتي، والمجتمع المانح للمساعدات، والأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج، والمؤسسات المالية الدولية، لتحديد خير كيفية لسد حاجات هايتي على المدى الطويل.

إن الأشهر الأربعة المقبلة ستكون ذات أهمية خاصة لهايتي. فمن بين الخطوات الهامة الأخرى، ستتقلد الشرطة المدنية المسؤولية الكاملة عن كل وظائف الشرطة في جميع أرجاء هايتي. ونعتقد أن على كل العاملين في المجتمع الدولي على اختلافهم، بمن فيهم كندا، أن يستمروا في القيام بدور كامل في تقديم الدعم والمساعدات إلى هايتي إذ تتعمق جذور احترام الحريات الأساسية والتنمية الاقتصادية.

وفي الختام، اسمحوا لي بكلمة شخصية لا لشكركم فحسب، سيدي الرئيس، على قيادتكم الممتازة لمداولات المجلس في غضون هذا الشهر المكتظ عملا، بل ولكي أعرب لكم عن امتنان بلادي العميق لإسهامكم غير العادي في أعمال الأمم المتحدة خلال الخمسة أعوام التي مثلتم فيها السويد بمثل هذه الفعالية بيننا. لقد مثلتم مصالح بلدكم ولكن في الوقت ذاته حافظتم على نفوذ الأمم المتحدة وسلطتها في كل ما قمتم به، وكان ذلك باتزان ووقار. ولسوف نفتقدكم كثيرا ونتمنى لكم ولأسرتكم أطيب التمنيات في الأعوام القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل كندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ والتي أثارت مشاعري بعمق.

المتكلم التالي ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): اسمحوا لي أولا سيدي الرئيس أن أهنئكم على قيادتكم الممتازة لأعمال مجلس الأمن. كما أود أن أهنئ السفير لافروف على النتائج التي توصل إليها المجلس تحت رئاسته في شهر حزيران/يونيه.

اسمحوا لي أيضا أن أضم صوتي إلى صوت المجلس في الإعراب بالنيابة عن حكومة وشعب الأرجنتين، عن أقوى عبارات الاستنكار للهجمات المأساوية في القدس هذا الصباح. ونتقدم إلى شعب إسرائيل بأخلص مشاعرنا في التضامن معه.

باعتمادنا مشروع القرار الذي سيطرح للتصويت، سنجدد مساعدتنا لهايتي في إقامة المؤسسات ونشر الديمقراطية. ويشهد تقرير الأمين العام بإسهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي في الاستقرار السياسي في هايتي. بيد أننا نعتقد أن بلوغ ذلك الهدف لن يعتمد على الحضور الجديد للأمم المتحدة فحسب، ولكن على إرادة وتصميم كل القوى السياسية في هايتي أيضا. وفي هذا الصدد، فنحيي البيان الذي قدمه سفير هايتي لتوه سعيا للتفاؤل والشعور براحة البال.

وسيتطلب وزع بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي نوعين من الجهود: أحدهما اقتصادي والآخر سياسي. أولا وقبل كل شيء، يود وفدنا أن يشكر الدول الأعضاء التي تسهم طوعا بالمال وبالأفراد، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبلدانا من العالم النامي، لتجعل هذه البعثة الجديدة في هايتي ممكنة. كما نرغب في الإعراب عن رغبتنا في العودة إلى المشاركة في هذا الجهد كلما كان هذا ضروريا. وثانيا، نود أن نعرب عن تقديرنا للتفهم الذي أظهره الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية في صرفهما النظر عن تحفظاتهما على استمرار حضور دولي من هذا النوع في هايتي.

قبل أقل من أسبوعين، قال مجلس الأمن، عن طريق بيان رئاسي، إن الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلم تضطلع بوظائف لا غنى عنها في مراقبة وتدريب قوى الشرطة الوطنية، وكذلك في استعادة النظام المدني إلى نصابه، ودعم حكم القانون، وتعزيز المصالحة الوطنية. وأوضح أيضا قدرة الشرطة الوطنية في هذه العمليات على منع المنازعات وتقوية السلام. ونرجو أن تثبت هذه النتائج المستخلصة صحتها مرة أخرى في هايتي.

وأخيرا، نود أن نهنئ مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على جهوده الفعالة في إحراز التقدم في هذه المسألة الهامة، في كل من هايتي والمقر الدائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة الموجهة الي ّ.

المتكلم التالي ممثل فنزويلا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي روخاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): اسمحوا لي سيدي في المستهل أن أهنئكم على رئاستكم مجلس الأمن هذا الشهر.

يسعد فنزويلا أن تكون أحد مقدمي مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن الذي نأمل أن يعتمده المجلس في غضون لحظات. وكما يعرف المجلس، يربطنا بهايتي قرنان من الروابط التاريخية والجغرافية التي أدت بنا إلى القيام بدور فعال في عملية الاستقرار وتعزيز الديمقراطية في ذلك البلد.

وتثني فنزويلا على بعثة الأمم المتحدة في هايتي لما حققته من تقدم كبير في إنجاز ولايتها لمساعدة الحكومة في هايتي في المحافظة على بيئة آمنة ومستقرة. لقد واجهت البعثة واحدة من أعظم تحدياتها صعوبة في العام الماضي حينما تم النقل السلمي للسلطة من رئيس منتخب ديمقراطي إلى آخر. ومنذ ذلك الحين، مضى عام ونصف عام، وكما شهدنا، لم تتوقف العملية. ومازال التقدم التدريجي واضحا، ومازالت الخطوات الناجحة تتخذ، رغما عن أنها لا تخلو، بطبيعة الحال من مشاكل وعثرات معينة.

ويظهر تخفيض عدد الأفراد العسكريين أن البعثة حققت نتائج إيجابية، ومن المأمول فيه أن تضع هايتي نفسها وبقوة وبشكل نهائي على طريق إعادة البناء والتنمية، بما يتمشى مع آمال ورغبات الشعب الهايتي. وفي هذا الصدد، نرحب بهذا التمديد الأخير لبعثة الدعم، لأن الانسحاب المفاجئ للقوات لن يكون خطوة حكيمة، وبالتالي لا بد وأن نتيح للبعثة الفرصة لإتمام عمليتها على أفضل ما يمكن.

ولا يمكنني أن أدع هذه الفرصة تمر دون التنويه بالعمل الذي تضطلع به أيضا البعثة المدنية الدولية في هايتي، والذي ستنظر فيه الجمعية العامة مرة أخرى غداً. وتدعيم ذلك العمل سيسمح بتحقيق النجاح الطويل الأجل لعملية بناء المؤسسات في هايتي. وكلنا ثقة في العمل المشترك الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هذا الصدد.

ونعي كلنا أن هايتي حكومة وشعبا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي للبلد، ولكننا نعلم أيضا أنه إذا أردنا أن نحقق السلم والاستقرار في الأجل الطويل، فلا غنى عن أن يلتزم المجتمع الدولي التزاما مستمرا بالتعاون. ولهذا نحضر هنا اليوم.

ومرة أخرى، أكرر الإرادة السياسية لفنزويلا بأن تقدم كل دعمها لهذه القضية، تمشيا مع رغبات شعب هايتي نفسه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فنزويلا على الكلمات الرقيقة الموجهة إلي ّ.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن تشكيل قوة عامة تحترم القانون عنصر أساسي في انتقال هايتي إلى إرساء الديمقراطية. وتحقيقا لهذا الهدف، تدعم الأمم المتحدة العمل الذي تضطلع به حكومة هايتي.

وقد أمكن تحقيق ذلك عن طريق إنشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي ثم إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي بعد ذلك، التي أنشئت في حزيران/ يونيه ١٩٩٦ وتمددت في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وتلعب هذه المساعدة دورا جوهريا في الجهود التي تستهدف تعزيز فعالية الشرطة الوطنية الهايتية.

يؤكد الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٩ تموز/يوليه، أن تدريب قوة شرطة وطنية جديدة يمثل مهمة طويلة الأجل. ومنذ تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، يستمر هذا الجهد لإضفاء الطابع الاحترافي، وكما ذكر سفير هايتي في وقت مبكر، يجري إحراز تقدم كبير.

لقد سبق للشرطة الوطنية الهايتية أن تركت أثرا إيجابيا على الأمن في البلد، إلا أن علينا أن نسلم - ومرة أخرى كما أكد سفير هايتي - بأن ظروف الأمن هناك

لا تـــزال متقلبـــة. وتظهر أنماط جديدة من الجريمة المنظمة. والشرطة الوطنية لا تقدر تماما على التصدي لهذه التحديات. ولهذا يجب تحقيق التقدم، بين جملة أمور، في مجالات التوظيف وإدارة التجهيز بالمعدات والتدريب.

ولهـــذا، تؤيد فرنسا طلب سلطات هايتي بأن يستمر وجود الأمـــم المتحدة إلـــى آخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتؤيد فرنسا أيضا توصيات الأمين العام لهذا الغرض. وفرنسا، بوصفها عضوا في فريق "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي"، شاركـــت فـــي تحضير مشروع القرار المعروض على المجلس وستصـــوت لصالحه.

ويقترح مشروع القرار إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي للأشهر الأربعة التالية. وتساعد هذه البعثة سلطات هايتي على دعم إضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة. والهدف هو دعم الشرطة الوطنية الهايتية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها كاملة بانتهاء الفترة الانتقالية.

وأود أن أشيد بجهود البلدان المساهمة، ولا سيما كنـــدا. وتسهم فرنسا من جانبها في البعثة الجديدة على مستـــوى يماثل إسهامها في بعثة الأمم المتحدة لتقديـــم الدعـــم فـــي هايتي. وأود أن أذكر أن هـــذه المساهمة تشمل حاليا ٢٩ جنديا و ١٧ ضابط شرطة.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أغتنم هذه الفرصة لكي أكـــرر اغتباط وفد بلدي لأن المجلس تمكن من الاتفاق على الصيغة التي أوصى بها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٩ تموز/يوليه لضمان استمرار وجود الأمم المتحدة في هايتي.

ويرجع وجود الأمم المتحدة في هايتي إلى عام ١٩٩٠، عندمـــا أسهمت - مع بعض الصعوبات - في إرساء الديمقراطية والإنعاش الاقتصادي في ذلك البلد. ومن الواضح أنه دون هذا الوجود كان من المستحيل لشعب هايتي أن يحرز التقدم الذي حققه إلى الآن؛ وهو تقدم يحق للأمم المتحدة أن تفخر به. والواقع أن المنظمة رغم المصاعب التي تعاني منها، فإن مهمتها الرئيسية في تحقيق الاستقرار والديمقراطية في هذا البلد تؤتي ثمارا هامة. فلأول مـــرة تحل حكومة منتخبة ديمقراطيا محل حكومة أخرى. وتتحقق انتصارات كبيرة في مجال حقوق الإنسان وفي إنشاء المؤسسات الأساسية وتوطيدها، مثل الشرطة والسلطة القضائية.

وربما تكون أفضل طريقة لتقييم النجاح المحرز إلى الآن أن نتساءل عما كان سيحدث في هايتي لو أن الأمم المتحدة لم تشارك في مرحلة تحقيق الاستقرار هذه. وليس من الصعب أن نتخيل أن هايتي في هذه الحالة كانت ستنغمس في أزمة سياسية واقتصادية طاحنة لها آثار إنسانية لا يمكن قياسها. وهذا السيناريو غير مقبول، ولهذا يحق لنا أن نفخر بدعمنا لجهود القوى الديمقراطية في هايتي.

واعتماد مشروع القرار المطروح أمامنا اليوم يتمشى مـــع نفس المنطق الذي أدى إلى وجود الأمم المتحدة في هايتي عام ١٩٩٠، وهو من ناحية إتاحة الفرصة لهذا البلد للتخلص من مستنقع الدكتاتورية والفساد والعنف والفقر، ومن ناحية أخرى تشجيع التعمير المؤسسي والمصالحة الوطنيـــة والإصلاح الاقتصادي. ونحن، إذ نعتمد اليوم مشـــروع القـــرار هذا ندرك أنه، ولئن كانت المنظمة لم تحقق أهدافها كاملة بعد، فإننا قطعنا شوطا طويلا جدا، ونوشـــك على بلوغ نهاية هذه المهمة العظيمة الأولى.

وعندما تكمل بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي مهمتها خلال أربعـــة أشهر، يجب أن يكون النظام الديمقراطي متمتعا بحد أدنى من الاعتماد على النفس نتيجة لتوطيد العناصر الأساسية لقوة شرطة تلتزم بالقانون وتحترم حقوق الإنسان. وهذا الحد الأدنى من الإنجاز سيكون جوهريـــا بالنسبة لقدرة القوات الديمقراطية في هايتي على مواصلة المسيرة وحدها. ونتوقع أيضا من تلك القوات التزاما أقوى بالمحافظة على مصائر مؤسساتها. وهذا يتطلب أن يكون لديها رؤيا طويلة الأجل تتجاوز الصراع القصير الأجل على القوة، وأن تظهر مرونة أكبر، وقدرة على التوصل إلى توافق أساسي في الآراء.

ومع ذلك، نعلم كلنا أن الديمقراطية لكي تؤدي وظيفتها، ينبغي لها أن تجد التربة الخصبة. ولهذا نرى أنه يجب على المجتمع الدولي بالتالي ألا يتصـــدى للأمن والاستقـــرار السياسي فحسب - كما يفعل الآن - بل أن يتصدى أيضا وبإصرار أكبر، للتنمية الاقتصادية لهايتي.

ولهذا، نرحب بأحكام مشروع القرار المطروح أمامنا التي تؤكد الحاجة إلى المساعدة المالية والاقتصادية. ويجب أن نكسر الحلقة المفرغة التي تقضي من ناحية بأنه لا أمن دون تنمية، ومن ناحية أخرى بأنه لا تنمية دون أمن. وينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على منجزاتها بالتركيز على جانبي الاستقرار هذين المترابطين ترابطا وثيقا. والفشل في تحقيق ذلك يعني تبديد كل الجهود

التي نبذلها في هايتي وتعريض هذا البلد لخطر الوقوع مرة أخرى في دوامة من العنف والفوضى.

ونحن نثق بأنه سيظهر عما قريب دليل ملموس وموجه جيدا على التزام المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية. وإنه لمن الأهمية بمكان أن تكون الأمم المتحدة الرائدة في هذا المضمار. وبلدنا على استعداد لدراسة أية صياغات مقترحة لضمان هذا الالتزام بالدعم الدولي الطويل الأجل لهايتي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن خالص شكري للأمين العام، ولممثله الخاص، ومن خلال الأمين العام، للوكالات العاملة في هايتي على العمل الممتاز الذي اضطلعت به. وأود أن أعرب عن عميق امتنان بلدي لحكومة كندا على استمرارها في توفير القوات التي تيسر تثبيت استقرار الحالة في هايتي، ولجميع البلدان التي تسهم في هذه القضية النبيلة.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بداية، أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بتحياتي، وأن أنقل إليكم ارتياح وفد بلدي للطريقة الشفافة الكفؤة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن أثناء شهر تموز/يوليه.

إن مجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار هذا بشأن هايتي اليوم، والذي يتشرف بلدي بتقديمه، يؤيد بوضوح وقوة وجهة نظر أوسع وأكثر شمولا لمفهوم السلم والأمن الدوليين اللذين يتعين علينا واجب حمايتهما والدفاع عنهما، وفقا للميثاق. وهذا النهج الجديد إزاء مسؤولياتنا يشمل حالات صعبة ومعقدة، مثل الحالة في هايتي، ويبرز أيضا في العديد من البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وبخاصة في حالة بعض الصراعات المستعرة في أفريقيا وآسيا.

إن الفقر والتخلف الشديد يشكلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين. كما أن الحروب الأهلية وتدفقات اللاجئين الهائلة تشكل تهديدات ملموسة للسلم والأمن الدوليين. وينطبق نفس الشيء على التدهور الشديد للبيئة، والارهاب، وعلى عدد من الظواهر الاجتماعية والسياسية وجوانب التعصب الديني التي برزت في السنوات الأخيرة واضطررنا لإدراجها في جدول الأعمال الدولي.

ولذا، فإن صون السلم والأمن الدوليين، وهو المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، ينبغي النظر إليه من وجهة نظر أوسع وأشمل من المفهوم الكلاسيكي للصراع بين الدول أو الأسباب الأيديولوجية والظروف التي قسمت العالم إلى كتل أثناء الحرب الباردة.

ومشروع القرار هذا بشأن هايتي يبين أننا نحرز تقدما في جو من الوحدة ودون تناقضات رئيسية. وأننا نسير في الاتجاه الصحيح من حيث فهم ما يشكل اليوم، في ١٩٩٧، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبالمثل، فإننا نحرز تقدما بشأن دمج مفهوم الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها باعتباره مكونا أساسيا وإلزاميا لمداولات واتفاقات مجلس الأمن.

وبالنسبة لهايتي، فإن إنشاء قوة شرطة مدنية محترفة سيكون عاملا أساسيا في الحفاظ على السلم والأمن وفي كفالة الأداء، الحقيقي والفعال للمؤسسات الديمقراطية، وحكم القانون والاحترام التام لحقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك، فإن هذا لن يحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية لهايتي والتي انعكست بشكل صارخ في تقرير مؤشرات التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا الجانب، كما ورد على النحو الصحيح في مشروع القرار، له نفس طابع الالحاح الذي تتسم به المسألة المعروضة علينا اليوم، وإن المناقشة بشأنه ما زالت جارية. وهذه هي الحالة في هايتي وكذلك في العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا، حيث يشكل التخلف وعدم الإنصاف والفقر المدقع تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

وأود أن أتوجه بالشكر للأمين العام والبلدان الأعضاء في فريق أصدقاء هايتي ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على اهتمامها المستمر وعلى الخطوات التي اتخذت في الأسابيع الأخيرة لتحقيق هذا التوافق في الآراء في مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن الشكر لكندا، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وباكستان وبلدان أخرى، إذ أن الدعم الذي ما فتئت تقدمه ممثلا في الأفراد العسكريين والشرطة المدنية، والسوقيات والتمويل يجعل المهمة في هايتي ممكنة التحقيق. ونحن، باعتمادنا مشروع القرار هذا، نبرهن دون شك على مؤازرتنا شعب هايتي. ونساعد الأمم المتحدة، في الوقت نفسه، على المضي قدما وتحديد دورها المناسب في التصدي للتحديات الحقيقية التي يواجهها المجتمع الدولي في نهاية القرن العشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كوستاريكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): تعلق الصين أهمية كبيرة على عملية السلام في هايتي، ولقد دعمت على الدوام الجهود الإيجابية التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الصدد. وترحب بالتقدم الذي أحرزته هايتي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة بمساعدة من جانب المجتمع الدولي. كذلك نقدر الجهود والاسهامات التي قدمتها البلدان المعنية. ولنا وطيد الأمل بأن تتمتع هايتي باستقرار طويل الأمد وبأن يعيش شعبها ويعمل في سلام وطمأنينة.

ترى الصين أن الحالة في هايتي عادت لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلم في هايتي قد أنجزت بالفعل. والمهمة الرئيسية التي تواجه هايتي الآن تتمثل في إعادة الإعمار الاقتصادي والتنمية، وهي مسؤولية ينبغي أن يضطلع بها أساسا شعب هايتي. وفي هذا الصدد، لا بد للمجتمع الدولي، وبخاصة المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، من الاضطلاع بدور نشط.

وفي الوقت نفسه، ونظرا للطلب العاجل لحكومة هايتي ورغبات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تؤيد الحكومة الصينية إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي كإجراء انتقالي. ويحدونا الأمل أن تعمل البعثة جنبا إلى جنب مع الشرطة الوطنية الهايتية والحكومة الجديدة من أجل النهوض بالأمن والتنمية في هايتي.

ولما كان مشروع القرار المعروض علينا قد راعى طلب حكومة هايتي وأخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب شواغل الأطراف المعنية، فإن الوفد الصيني سيصوت مؤيدا.

السيد غوريليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يلاحظ وفد الاتحاد الروسي بعين الرضى أنه طرأ بعض التحسن على الحالة في هايتي من حيث الأمن وآفاق تهيئة الظروف اللازمة للحرية والتسامح. ولكن الحال تظل متقلبة، وهذا ما يبعث على القلق.

ونحن نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، التي اضطلعت بدور هام في تقوية أسس الديمقراطية الدستورية، أوفت تماما بمهمتها التي أوكلها إليها مجلس الأمن بالقرار ١٠٦٣ (١٩٩٦). ونحن مقتنعون، كما أكد مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن، بأن شعب هايتي يتحمل المسؤولية الأساسية عن المصالحة الوطنية وإعادة تأهيل بلده.

إن موقف روسيا من هايتي معروف جيدا. والحالة في ذلك البلد، بحد ذاتها، لم تشكل ولا تشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين. وهذه حالة نموذجية تنطبق على عدة بلدان نامية: وهي انتقال معقد إلى الديمقراطية التي ليس لها، للأسف، جذور قوية في المجتمع الهايتي. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة تتفاقم بفعل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي طال أمدها. ونحن على اقتناع بأن التنمية المستدامة في هايتي تتطلب أن تبذل الحكومة الهايتية جهدا مدروسا وهادفا. وفي الوقت نفسه، فإن المساعدة الخارجية مهمة أيضا. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في توفير المساعدة التقنية والاقتصادية والمالية لدعم الاستقرار السياسي والتنمية المتوازنة وانتشار مؤسسات ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إننا لا نعارض الإبقاء على وجود للأمم المتحدة في هايتي، ولكنه يجب أن يتناسب مع المتطلبات الحقيقية. ونحن إذن على استعداد لتأييد توصية الأمين العام بإنشاء بعثة جديدة هي بعثة الأمم المتحدة الانتقالية، في هايتي؛ ومن شأنها أن تتعاون عن قرب مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومع مؤسسات دولية أخرى، وأن تركز في الدرجة الأولى على استمرار تقديم المساعدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية. ويرى الوفد الروسي أنه لا يوجد سبب يحملنا على الإبقاء على وجود عسكري للأمم المتحدة في هايتي، ولكننا نزلنا عند رغبات شركائنا - وهنا نود أن نذكر بصورة خاصة الموقف البناء لكندا - آخذين في الاعتبار مناشدة الرئيس بريفال لنا، وتوصيات الأمين العام، وآراء فريق "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي" والمساهمين في عنصر الشرطة المدنية. ولقد فعلنا هذا على أساس تفاهم مؤداه أن ولاية البعثة الانتقالية، مثلما ينص عليه مشروع القرار المعروض علينا، ستكون محددة تحديدا واضحا، ولفترة واحدة مدتها أربعة أشهر.

والمؤسف أن ثمة مشاكل - لا سيما في مجال الأمن الداخلي - ستبقى قائمة لا محالة عقب انسحاب البعثة الجديدة؛ ويتعين حل هذه المشاكل ليس عن طريق عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، بل عن طريق آلية غير تابعة للأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى التوصيات المحددة للأمين العام في هذا المجال.

وأود أن أوكد في الختام أن العمل على وضع مشروع القرار هذا دل مرة أخرى على أنه يمكن للنهج البناء وإيلاء الواجب لمواقف واهتمامات جميع الأطراف أن يمكنا مجلس الأمن من إيجاد حلول مقبولة لدى الجميع. ونحن ممتنون لمقدمي مشروع القرار على مراعاتهم لجميع مقترحاتنا.

إن الوفد الروسي سيصوت لصالح مشروع القرار.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مع الاختتام الناجح لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، نود أن نشيد بالرجال والنساء التابعين للبعثة على خدمتهم البارزة لقضية السلام والديمقراطية في هايتي، ولرفاه الشعب الهايتي. ونحن ممتنون أيضا للبلدان التي أسهمت بقوات وموظفين مدنيين في البعثة.

إن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي اضطلعت، منذ إنشائها في حزيران/يونيه من العام الماضي، بدور هام في مساعدة هايتي حكومة وشعبا على إحراز تقدم كبير في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار الدائم. ومع ذلك، أنه لمن المخيب للأمل أن نلاحظ أن التقدم المحرز ليس كافيا لضمان إنهاء وجود الأمم المتحدة في هذه المرحلة. فالحالة العامة في هايتي لا تزال محفوفة بالمخاطر وهشة، مثلما تدل عليه الاضطرابات السياسية المستمرة، والاضطراب الاجتماعي، وتصاعد عدد الجرائم، وهي تتفاقم بفعل المحنة الاقتصادية للبلد. وفي ضوء هذه الظروف الأليمة، نشعر بقلق عميق لأن الشرطة الوطنية الهايتية ليست مستعدة استعدادا كاملا بعد للتصدي بمفردها للتحديات الأمنية الرهيبة التي تواجهها هايتي حاليا. ولا يزال يتعين على قوة الشرطة الفتية أن تتصدى لعدة مشاكل في مجالات حساسة، بما في ذلك الافتقار إلى القيادة، وضعف السوقيات، وعدم الكفاية في مستوى التخصص.

إن كوريا لا تزال ترى أن إنشاء قوة شرطة وطنية هايتية مكتملة هو عماد السلام والأمن في هايتي. وتمشيا مع هذا الاعتقاد أسهمت حكومتي فعلا بتقديم ٠٠٠ ٢٠٠ دولار في صندوق التبرعات المنشأ بمقتضى القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) لدعم الشرطة الوطنية الهايتية. وتنظر حكومتي في سبل أخرى لمساعدة الشرطة الهايتية، على أساس ثنائي، في مجال عتاد الشرطة، بغرض تعزيز القدرة التشغيلية لقوة الشرطة الفتية عند هذا المنعطف الحاسم.

ونظرا للحالة الراهنة في هايتي، التي وصفها ممثل هايتي اليوم ببراعة فائقة، لا يسعنا إلا أن تستخلص أن الهدف الرئيسي لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي لم يتحقق على الوجه الكامل بعد، وأن الإبقاء على المساعدة الدولية لا يزال أمرا ضروريا. لهذه الأسباب، كذلك نحيط علما على النحو الواجب بطلب الحكومة الهايتية ورغبات بلدان المنطقة، نؤيد إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، مثلما يوصي به الأمين العام.

ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح أن مشروع القرار المعروض علينا يبين التقدم الذي أحرزته فعلا بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، فضلا عن المتطلبات الضرورية لإنشاء البعثة الجديدة والبعثة مهيأة بالكامل لإنجاز مهمتها الملحة للغاية، ألا وهي إضفاء الطابع الاحترافي على قوة الشرطة؛ وستكون الولاية لفترة واحدة مدتها أربعة أشهر؛ وستبقى بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي على عنصر عسكري لكفالة سلامة أفراد الشرطة المدنية.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن الحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة قد عولجت على النحو الواجب في مشروع القرار، عن طريق إجراء خفض كبير في قوام القوة. وفي هذا الصدد، نرحب باستعداد حكومتي كندا والولايات المتحدة لمواصلة تقديم تبرعات سخية دعما للبعثة.

وفي رأينا أن تاريخ بعثات الأمم المتحدة في هايتي أمثلة على نجاح رائع في الجمع بين قيام عملية تقليدية لحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ومع إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، تشرع هايتي الآن في الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام. ويحدونا وطيد الأمل في أن تبذل هايتي حكومة وشعبا، إلى جانب المجتمع الدولي، جهودا متضافرة لجعل هذا الانتقال سلسا وكاملا في الأشهر الأربعة المقبلة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد أن المسؤولية النهائية عن مستقبل هايتي تقع على هايتي نفسها حكومة وشعبا، وأن الدعم الدولي لا يمكن أن يكون بديلا عن الجهود التي تبذلها لتعزيز حكم القانون والديمقراطية، ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن كوريا إذ أبدت هذه الملاحظات، فإنها ستصوت لصالح مشروع القرار.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما تكافح هايتي للخروج من ماضيها المضطرب والدخول في مستقبل يعمه السلام والاستقرار، تشعر كينيا بالتفاؤل إذ أن الروح المرنة التي يتمتع بها الشعب الهايتي على مر التاريخ ستتغلب على جميع الصعوبات، وستعيد بناء تلك الدولة العظيمة.

إن وفد بلدي سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا. وإن تصويت كينيا اليوم لدلالة على دعم الشعب الهايتي. ونحن نعتقد أن وجود الأمم المتحدة في حد أدنى ولكن بصورة متواصلة، سيعرف ببعثة الأمم

المتحدة الانتقالية في هايتي، سيكون مفيدا في تعزيز المكاسب التي حققها أبناء هايتي بمساعدة البعثة المنصرفة، أي بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي. وستكون هذه البعثة بمثابة قوة محايدة، وستكون لها ولاية واضحة، ولا بد أن ينظر إليها جميع أبناء هايتي من جميع مشارب الحياة على ذلك النحو ولا شيء أكثر من ذلك. ويؤيد وفد بلدي أيضا توصية الأمين العام الواردة في تقريره ومفادها أنه ينبغي ألا تبقى هذه القوة في هايتي مدة طويلة، وأن فترة أربعة أشهر كافية تماما.

وتعتقد كينيا أن السلام شرط لازم للتنمية. وأن انعدام الأمن النسبي السائد حاليا في هايتي يعزى إلى حد بعيد إلى الفقر وإلى الافتقار إلى تحسن الأحوال المعيشية الأساسية للشعب الهايتي. وشن هجوم متضافر ومخلص على الفقر، والتركيز التام على التنمية المستدامة، هما وحدهما اللذان سيخففان من وطأة المشاكل التي تعاني منها هايتي. وفي هذا الصدد، يسعد وفدي أن يلاحظ أن مشروع القرار يقر بأنه لا غنى عن تقديم مساعدة دولية كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي.

ويشيد وفدي بأصدقاء الأمين العام من أجل هايتي على جهودهم الدؤوبة، ولا سيما جهود الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في هايتي لشجاعتهم وعملهم الشاق في ذلك البلد.

وأخيرا، يناشد وفدي الشعب الهايتي برمته العمل معا لإعادة بناء أمته. فمع الاضطراب ستظل التنمية عسيرة المنال كما كان شأن السلام. وفي نهاية المطاف فإن الشعب الهايتي وبخاصة قادته، هم الذين يجب أن يدفعوا بأمتهم ويقودوها إلى مستقبل ينعم بالرخاء. وفي هذا الصدد لا يسع كينيا إلا أن تتمنى لهم أعظم النجاح.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تؤيد البرتغال بوجه عام التقييم الذي أجراه الأمين العام للحالة السياسية والأمنية في تقريره الأخير.

وبالرغم من بعض التقدم الذي أحرز لا تزال الحالة هشة في المجالين السياسي والاقتصادي على حد سواء. ولا يزال استمرار دعم المجتمع الدولي لازما لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في هايتي. وبدونه، سيكون من الصعب للغاية على الشعب الهايتي أن يبني مجتمعا قائما على حكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

ونعتقد أيضا أن الوجود الدولي في هايتي، وعلى وجه الخصوص بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، كان في غاية الأهمية، وخاصة بمساعدة الحكومة على تشكيل قوة عامة تحترم الشرعية أو بالمساعدة في ترسيخ الانتقال نحو الديمقراطية. ولو لم تكن بعثة الأمم المتحدة للدعم متواجدة هناك، فدون شك لكانت الحالة أسوأ بكثير. ومما يعتبر أمرا ذا دلالة كبيرة في هذا الصدد أن السلطات الهايتية والزعماء السياسيين الرئيسيين رغم اختلافاتهم طلبوا الإبقاء على وجود الأمم المتحدة في بلدهم. وفي الواقع، إن قوة شرطة مكتفية ذاتيا وتقوم بمهامها على نحو كامل، ضرورية لضمان بيئة تنعم بالأمن والاستقرار، والانتعاش الاقتصادي وتوطيد دعائم الديمقراطية في هايتي.

ونحن نوافق على النتائج التي توصل إليها الأمين العام في تقريره، وهي أن قوة الشرطة الوطنية الهايتية لم تبلغ حتى الآن المستوى الاحترافي المطلوب مما يجعلها قـــادرة على أن تتناول بنجاح مشاكل في ميادين مثل التحقيق الجنائي، والمخدرات، والسيطرة على التجمعات، من بين مهام أخرى.

ولذلك فإن وفدي سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا اليوم، والخاص بإنشاء بعثة جديدة في هايتي، ونحن نعتبر أن الاحتفاظ بوجود للأمم المتحدة لفترة أربعة أشهر تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، مسألة في غاية الأهمية.

ونحن نتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن طبيعة الوجـــود الدولي اللاحق في هايتي ولا سيما في مجالات الأمن العام والإصلاح القضائي، بالإضافة إلى رصد حقوق الإنسان، كما يطالب بذلك مشروع القرار المعروض علينا اليوم. ومن المهم للغاية بالنسبة لاستقرار البلد بذل مجهود مستدام طويل المدى من جانب المجتمع الدولي.

وأود أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام في هايتي، وموظفي بعثة الأمم المتحدة في هايتي وحكوماتهم، على الأدوار الإيجابية التي اضطلعوا بها، وكذلك بالولايات المتحدة وكندا لدورهما الحاسم في ضمان نجاح البعثة حتى الآن.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل ثلاث سنوات وجدت هايتي نفسها في مواجهة الجحيم. وكان رئيسها المنتخب ديمقراطيـــا يعيش في المنفى في الولايات المتحدة. وتطلعات الشعب الهايتي نحو تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي بعد مرحلة طويلة، قضت عليها دكتاتورية عسكرية بثت الرعب في جميع أرجاء البلد - وكانت ماضية في تعذيب وقتل معارضيها السياسيين

وغيرهم من أبناء هايتي الذين تجرؤوا على رفع أصواتهم. وبعد ثلاث سنوات، وبدعم من المجتمع الدولي، تخطو هايتي خطوات واسعة مجدية إلى الأمام. ونحن نجتمع اليوم لضمان استمرار هذا التقدم. وإذا ما تمت الموافقة على بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي فإنها ستساعد الشعب الهايتي وحكومته على مواصلة البناء على المنجزات البارزة التي تحققت.

وإذ تعزز عمل البعثات السالفة، فإن هذه البعثة ستساعد على إضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية. فمعظم ضباط الشرطة الوطنية الهايتية أعمارهم دون الثلاثين. وأكثر الضباط خبرة لديهم أقل من عامين في المهنة. إن قوة الشرطة الوطنية الهايتية التي لم يمر على إنشائها إلا عامان ونيف أحرزت تقدما كبيرا. بيد أننا إن كنا سنساعد هايتي على إنشاء مؤسسات ديمقراطية قادرة على البقاء، فيجب على المجتمع الدولي أن يواصل الأخذ بيد هذه القوة الفتية المفتقرة إلى الخبرة.

ولقد أنجز شعب هايتي الكثير منذ عام ١٩٩٤. فقد أجرى ستة انتخابات حرة ونزيهة. ولأول مرة في تاريخ هايتي، هناك رئيس منتخب شعبيا يخلف بشكل سلمي رئيسا آخر. ولم يحدث أبدا من قبل، أن كان هناك برلمان منتخب، كما هو الحال الآن، يضطلع بدور بارز في الديمقراطية الهايتية. وتظهر على اقتصاد هايتي بوادر الانتعاش بعد سنوات من التدهور.

وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، لا تزال هناك عقبات. إذ يسعى البعض في هايتي إلى عكس مسار تقدم الشعب الهايتي نحو اتباع طريقة ديمقراطية في الحياة. والنظام القضائي الهايتي الذي عانى طويلا من الإهمال يحتاج أيضا إلى المساعدة. وقد أحرز تقدم في هذا المجال، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. وسيعزز إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي سيادة حكم القانون، والتنمية، والتحول الديمقراطي والسلام في هايتي.

وترحب حكومتي بالدعم المستمر لهايتي الذي سيدلل عليه اعتماد هذا القرار. والمجتمع الدولي يخصص موارد كبيرة للمساعدة على إرساء الأسس لمجتمع ديمقراطي مستقر ومفتوح في هايتي. وستوفر أعمالنا اليوم للشعب الهايتي فرصة لتهيئة مستقبل تسوده الحرية الدائمة، والعدالة، ويوفر الرفاه لجميع أبناء شعبها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): الآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للسويد.

ترحب السويد بالقرار الذي سيتخذ اليوم بإنشاء بعثة انتقالية تابعة للأمم المتحدة تتألف من الشرطة المدنية، مدعومة بعنصر عسكري صغير الحجم، لمساعدة الحكومة الهايتية في تحويل شرطتها الوطنية إلى شرطة محترفة.

لقد بذلت الحكومة الهايتية جهودا كبيرة في ترسيخ حكم القانون وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وفي الوقت نفسه فإننا نؤيد التقييم القائل بأن الدعم الدولي سيظل مطلوبا لبعض الوقت، لكي تتمكن الشرطة الوطنية الهايتية من القيام بدورها في ترسيخ العدالة والديمقراطية.

ومشاركة الأمم المتحدة في هايتي توفر أمثلة بناءة على تعدد المهام الجوهرية التي تقوم بها الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، وعلى دورها الهام في المساهمة في بناء الثقة وتهيئة بيئة آمنة ومستقرة. غير أن الأمن لا ينطوي فقط على الحفاظ على القانون والنظام. وإنما يقتضي أيضا نظاما قانونيا عادلا، ومؤسسات ديمقراطية ذات كفاءة، ومشاركة شعبية، وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة، باعتبارها شروطا مسبقة للاستقرار الاجتماعي.

وينبغي التوكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن تنمية هايتي تقع على عاتق أبناء هايتي أنفسهم. والمجتمع الدولي يمكنه فقط أن يدعم البلد في مساعيه لترسيخ مجتمع ديمقراطي وتحقيق التنمية للجميع. وكي ننجح في جهودنا من الأهمية بمكان أن تستخدم المقدرة الموحدة لمنظومة الأمم المتحدة. ولذلك ترحب السويد بعزم الأمين العام على تقديم مزيد من التوصيات بشأن طرائق تقديم المساعدة الدولية في المستقبل لهايتي.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): الآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/589.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نتيجة التصويت كالآتي: هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٢٣ (١٩٩٧).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠